15

MEMO

- تأميم النفط واسبابه :-

أستمرت النزاعات بين الجمهوريات الثلاث التي حكمت العراق بالانقلابات مع شركة نفط العراق حتى قرر مجلس قيادة الثورة في عام 1969 رداً على ما اسماه تحنث شركة نفط العراق في حل الخلافات والمتعلقة بحقوق الدولة النفطية وفي العام نفسه توقف معمل التركيز الخاص بالشركة في مدينة كركوك والذي كان يحل طاقة انتاجية تقدر بمليون برميل باليوم. في حزيران العام 1961 ساءت العلاقات بين الجمهورية العراقية وشركة نفط العراق على اثر عدة اسباب ونذكر اهمها:

1- خفضت الشركة صادراتها من نفط كركوك وزيادة صادراتها من نفط البصرة
2- عملت الشركة على زيادة نسبة صادراتها من نفط البصرة بسبب انخفاض اسعار اجور النقل والشحن البحري لنفط البصرة الى موانئ البحر المتوسط.
3- فضلاً عن نسب الارباح العالية التي تأخذها الشركات الاحتكارية من عائدات النفط وعدم تشغيل الايدي العاملة الوطنية.

هذه الاسباب مجتمعة واسباب اخرى اغضبت الدولة العراقية ووجهت على اثرها احتجاجاً شديد اللهجة الى شركة نفط العراق وطالبتها برفع معدلات تصدير نفط كركوك الذي اصبح مرتفع الكلفة مقارنة مع نفط البصرة.

لم تنتظر الحكومة كثيراً فقي ((يونيو - حزيران من العام 1972، أصدر مجلس قيادة الثورة شركة نفط العراق واصدر القانون رقم 69 الذي تلاه في الاذاعة والتلفزيون رئيس الجمهورية احمد حسن البكر وتم بموجبه نقل جميع الاصول والحقوق الى الدولة العراقية والى شركة الحكومة الجديدة التي اطلق عليها اسم (الشركة العراقية للعمليات النفطية) ونص القانون ايضاً على ان تدار الشركة لحساب شركة نفط العراق المؤممة)).

في العام 1973 نشبت حرب اكتوبر بين مصر وسوريا من جهة وبين اسرائيل من جهة اخرى وكانت سبباً ليطوي العراق آخر صفحات احتكار والشركات الاجنبية للنفط العراقي، اذ تم تأميم حصة الشركتين الامريكيتين والبالغة 23.75% من شركة نفط البصرة و أكثر 60% من حصة شركة شل الهولندية من شركة نفط البصرة وذلك لقيام الولايات المتحدة وهولندا

MEMO

لمساعدة اسرائيل في الحرب ، و كذلك تم تأميم حصة كالوست كولبنكيان البالغة 5% من شركة نفط البصرة لقيام البرتغال لمساعدة اسرائيل ايضاً.

وفي عام 1965 أمم العراق حصة شركة النفط البريطانية BP وحصة شركة النفط الفرنسية نوتال البالغة 23.75% لكل منهما.

جدير بالذكر انه منذ تأميم اول شحنة للإمن نفط العراق من ميناء طرابلس في عام 1934 حتى تأميم آخر شحنة للإمنه عام 1975 من ميناء خور العمية العميق بلغ انتاج شركة نفط العراق 1,185,3 مليون طن اي مايعادل 8890 مليار برميل من النفط الخام.

- منظمة الأوابك والمؤسسة ومنظمة الاوبك والمؤسسة.

1- منظمة الإوبك (OPEC):

- تعني منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) وتأتي اختصاراً للأحرف الاولى من العبارة الإنكليزية ~~Organization of the Petroleum Exporting Countries~~

Organization of the Petroleum Exporting Countries

تأسست هذه المنظمة في بغداد عام 1960 كانت خمسة دول الى عضويتها (العراق والسعودية والكويت وايران وفنزويلا) ، حالياً تضم احد عشر دولة في عضويتها ومقرها الحالي في فيينا والدول الاعضاء هي (الجزائر وأنغولا والغابون وايران والعراق والسعودية والكويت وليبيا ~~[illegible]~~ ونيجيريا والامارات وفنزويلا). وهي منظمة عالمية تعقد على صادرات الدول لاعضاء لتحقيق مدخولاتها وتعمل الدول الاعضاء لزيادة العائدات من بيع في السوق العالمية حيث تمتلك الدول الاعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج المحلي العالمي و 70% من الاحتياطي العالمي للنفط ، شهدت هذه المنظمة انسحاب اثنين من اعضائها منذ تأسيسها هما اندونيسيا وقطر لاسباب فنية واستراتيجية وكان الهدف الرئيس من انشاء هذه المنظمة (هو ضمان استقرار انسيابية تدفق النفط للدول الاعضاء وايضاً المحافظة على استقرار اسعار النفط الخام العادل).

17

MEMO

٢- منظمة الأوابك :: (OAPEC) ::

وتعني منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط وبالانكليزية

Organization of Arab Petroleum EXporting Countries

وهي منظمة اقليمية ذات طابع دولي اسست بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها مبدئيا في لبنان عام 1968 بين كل من دولة الكويت و السعودية وليبيا على ان تكون الكويت مقرا رئيسيا للمنظمة . عام 1970 انضم كل من الجزائر وقطر والامارات والبحرين الى المنظمة وفي العام 1972 انضم العراق وسوريا ومصر وفي العام 1973 انضمت تونس الى المنظمة وفي العام 1982 اصبح عدد الدول الاعضاء احد عشر عضوا".

هدف المنظمة هو تعاون الدول الاعضاء فيما بينهم في مختلف اوجه النشاط والاقتصادي في مجال استخراج النفط وتوثيق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتوحيد جهود الاعضاء لتأمين وصول النفط الى الاسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة تخدم الجميع وتسهم المنظمة بدور مهم في تنمية وتطوير الصناعات البترولية العربية في جميع مجالاتها وفي تبادل الخبرات والمعلومات كما لها دور في ارساء وتثبيت العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له وتقوم بتدعيم البحث العلمي في مجال البترول والغاز من خلال اقامة المؤتمرات الدورية والندوات واللقاءات اضافة الى ذلك اصدارها من التقارير والبحوث السنوية في هذا المجال.

- العلاقة بين اوبك والاوابك ::

هناك علاقة تربط بين الاوابك والاوبك على الرغم من وجود فارق كبير بين اهداف كل منهما ، وتأتي هذه العلاقة لوجود سبعة اعضاء من منظمة اوابك متواجدين كأعضاء في منظمة اوبك اضافة الى مصر التي تشارك في اجتماعات منظمة اوبك كمراقب .

Scanned by TapScanner

MEMO

- دخول العراق للكويت وآثاره الاقتصادية على العراق :

وجدت الحكومة العراقية نفسها في ازمة مالية شديدة بعد الانتهاء من حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية الايرانية) ، فكانت خزينة الدولة شبه خاوية والاقتصاد محطم والعرب الهام يحجم عن تقديم المزيد من القروض والدائنون يطالبون بدفع الديون المستحقة على العراق والعوائد النفطية كهزيلة واعادة التسلح لتتابع الى اموال واعادة البناء واستئناف عمليات التنمية لتتابع ولكي المزيد من الاموال والنمو الاقتصادي الهام سالبا" والتابع لحلي والوضع المالي مستمر بالتدهور وفوق كل هذا وذاك هناك ورطة الديون الخارجية فكيف لن تذهب بين عشية وضحاها والنا لتتابع الى سنوات من التخطيط العقلاني والاخلاص بالعمل والكثير من التضحية فضلا" عن اسباب اخرى عديدة ساهمت في دخول العراق بحرب مع الجارة الكويت منها اسباب رئيسية وهي تعمد الكويت على زيادة انتاجها من النفط الخام الذي انعكس على هبوط سعر برميل النفط العالمي وخفضها" سعر برميل النفط العراقي الذي الهام غير عناصر في اسواق النفط فضلا" عن ذلك مشكلة ترسيم الحدود بين العراق والكويت. لقد ادركت الإدارة الامريكية مبكرا" ان الحكومة العراقية قد وقعت في أسر الخراب الاقتصادي والمالي بطبيعة الحال لابد ان تفعل شيء وبأي ثمن للأفلات من ذلك الأسر و بالتالي فان تصعيد لغة التهديد والوعيد لتشير الى ان الدخول في حرب مع الكويت اسهل الطرق بالنسبة للحكومة العراقية للافلات من ذلك الفخ ، وبالتالي فان الولايات المتحدة عملت على تأجيج الوضع وبذلك اصبحت خصمين لحجر واحد .

- الاول : القيادة العراقية خرجت من حرب الخليج الاولى بقوة عسكرية كبيرة نسبيا" وبمعنوية عالية و بالتالي تكوين قوة عسكرية ضاربة بالشرق الاوسط وهذا لم يروق الى الولايات المتحدة ان ترى دولة قوية في هذه المنطقة وكذلك هو الحال بالنسبة لضرب الولايات المتحدة لثورة ايران الاسلامية بالحرب مع العراق الاولى

- الثاني : اما الحضور الثاني فيتمثل في انقضاض العراق على الكويت يعد عمل مجنون بكل المقاييس و يضرب اتحاد الجامعة العربية وسيقضي على التضامن العربي و يشتت الامة العربية ويضعفها و سيحطم قواها وهذا سيمهد الطريق امام تسوية عربية اسرائيلية تحت شروط عدة لاتكون في مصلحة الشعب الفلسطيني ولا في صالح الامة العربية وهذا ما حدث بالفعل .

Scanned by TapScanner

MEMO

النتائج الاقتصادية لحرب الخليج الثانية :-

ان كارثة دخول العراق للكويت ولدت نتائج سلبية على الاقتصاد العراقي مازالت نتائجها مستمرة الى وقتنا الحالي ويمكن ان نلخص ونركز على اهم النتائج السلبية عشرة الشخصيات ومنها مايلي :-

١- الخسارة في الناتج المحلي :

انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للقطاعات السلعية الاخرى نتيجة تعرض البنية التحتية والعديد من المنشآت الصناعية الى الدمار ونقص المواد الاولية وقطع الغيار وانكماش عمليات البناء ، فضلا عن توقف تصدير النفط فانخفض الى 83% في سنة ١٩٩١ في القطاعات السلعية والى 60% في القطاعات التوزيعية والى 43% في القطاعات الخدمية ولنفس السنة .

٢- الخسارة في البنية التحتية والصناعية :

ركزت ضربات التحالف الدولي بأطنان مؤلفة من القنابل والصواريخ على البنية التحتية والمنشآت الصناعية والانتاجية وكانت مستهدفة الشعب العراقي في وقتها فقدر تقرير دولي بأن الاضرار في منظومة الكهرباء والتي دمرت فقد كلفة صيانتها تبلغ 12 مليار دولار وكلفة تبديلها 20 مليار دولار وكلفة ترميم المنشآت النفطية المدمرة تقدر بـ 6 مليار دولار ، وتقدير آخر قدر كلفة الخسائر بالبنية التحتية من الطرق والجسور والبنية الصناعية بـ 232 مليار دولار ، وبالتالي قدرت خسائر العراق الاقتصادية في البنية التحتية بـ 676 مليار دولار .

٣- الخسارة في تجارة العراق الخارجية :

يعتمد العراق اعتمادا شديدا على التجارة الخارجية فهو اقتصاد مفتوح على الخارج فهو يعتمد على الانتاج الاولي (صادرات الموارد الاولية) وبالتحديد النفط بشكل كبير على تلك الصادرات ، وبالتالي فان الحرب سدت امام العراق منافذ مهمة لتصدير النفط الخام عبر الخليج وسوريا وبالتالي انخفضت الكمية فطاع النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، ونظرا لتخلف القاعدة الاقتصادية والزراعية والصناعية في العراق وتدميرها ظل العراق يعتمد على الاستيرادات من الخارج لسد الفجوة الغذائية

٤- انتشار البطالة وانخفاض معدلات المعيشة :

بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق بسبب الحرب وتوقف تصدير النفط الذي ادى الى توقف الدخل الرئيسي للحكومة (العوائد النفطية) فتوقفت معظم واردات العراق من السلع الضرورية والغذاء وقطع الغيار والمدخلات الاساسية للانتاج وشحت العملات الصعبة وانهيار قيمة الدينار

MEMO

العراقي واشتد الغلاء الفاحش وانهيار الدخل الفردي وتفشت البطالة وكل هذا كله انعكس على بؤس حياة الفرد العراقي والفقر الشديد.

- الحصار الاقتصادي عام ١٩٩٠ وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج النفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٦م.

بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت بمساعدة قرار صدر من مجلس الامن الدولي بتاريخ 1990/8/2 القرار رقم 660 الذي ادان العراق وسحب قواته فوراً وبدون قيد او شرط وبدأ بأربعة ايام قرار اخطر قرار من المجتمع الدولي اصدر 661 في 1990/8/6 لفرض الحصار الاقتصادي على العراق وبموجب ذلك القرار منع استيراد كافة السلع والمنتجات التي يكون منشأها العراق ومنع بيع او تجهيز كافة السلع والمنتجات الى العراق عدا تجهيز المواد الطبية والادوية وكذلك المواد الغذائية لاسباب انسانية.

وبعد صدور ذلك القرار توقفت صادرات العراق من النفط وواردته السلعية مما ادخل العراق في عزلة دولية استمرت لـ 13 عام، انعكست اثارها الاقتصادية والمتردية على حياة المواطن الاجتماعية والصحية فانتشر الجهل والامية والفقر وارتفع بين فئات المجتمع نتيجة عسكرة المجتمع والعزلة الدولية التي حرمت العراق والمجتمع العراقي من مواكبة التطورات التي حدثت في العالم في تلك الفترة على مستوى كل الاصعدة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية.

- النفط مقابل الغذاء:

نظراً للحالة الغذائية والصحية المتردية والوفيات والخسائر الكبيرة في الارواح سمح مجلس الامن الدولي بتصدير كميات من النفط الخام العراقي والشرط ان يكون البيع تحت اشراف الامم المتحدة وان تودع المبيعات لدى صندوق خاص يشرف عليه الامين العام للامم المتحدة وان يخصص نسبة 30% من قيمة المبيعات الى صندوق تعويضات المتضررين من الحرب وحوالي 5% لتغطية نفقات عمليات الامم المتحدة في العراق وان يخصص حوالي 65% لشراء احتياجات العراق الانسانية والطبية والغذائية على ان يتم توزيع وشراء تلك السلع من قبل الامم المتحدة ولم يتم الموافقة على هذا القرار الا في عام 1996 بموجب قرار مجلس الامن 986 حيث تم تصدير النفط الخام لاول مدة عام ١٩٩٦م بعد ان تعرض الشعب العراقي الى خسائر فادحة بالارواح والاموال.